المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

20/02/2015

اليازمي يطالب بنكيران بتخصيص دعم مالي مباشر لـ1.5 مليون معاق وأسرهم

■أخبار اليوم■

دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان رئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران، إلى تخصيص دعم مالي مباشر لأسر أزيد من مليون ونصف مليون شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة.

وفي رأيه الاستشاري حول مشروع قانون الإطار المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، الذي أعدته بسيمة الحقاوي، وزيرة الأسرة والطفولة والتضامن والتنمية الاجتماعية، دون أن تحيله على المجلس، بينما أحاله عليه رئيس مجلس المستشارين محمد بيد الله، وحصلت «أخبار اليوم» على نسخة منه، أوصى المجلس الوطني لحقوق الإنسان بإعادة صياغة أهداف صندوق دعم التماسك الاجتماعي، المحدث بموجب قانون المالية لسنة 2012، من أجل التنصيص على هدف يتعلق صراحة بتمويل النفقات المرتبطة بإعمال الالتزامات الحكومية المرتبطة بالمعاقين.

ومن أجل ضمان الولوج المتكافئ للأشخاص في وضعية إعاقة إلى خدمات التأمين، وتفادي أي ممارسة تمييزية إزاءهم، اقترح مجلس اليازمي، بناء على استشارة واسعة مع 400 جمعية للمعاقين، على الحكومة، بالإضافة إلى وسيط المملكة، إدراج تدبير يحظر صراحة أي شكل من أشكال التمييز يهدف إلى حرمان الأشخاص في وضعية إعاقة من الولوج إلى التأمين، خاصة بسبب الحالة الصحية أو السن أو نوع الإعاقة.

● التفاصيل ص 3

دعا إلى إعادة النظر في صندوق التماسك الاجتماعي

اليازمي يطالب بنكيران بتخصيص دعم مالي مباشر لمليون ونصف معاق وأسرهم

■ أخبار اليوم ■

أفرج المجلس الوطني لحقوق الإنسان عن رأيه الاستشاري بخصوص قانون الإطار المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، الذي صادق عليه الملك محمد السادس خلال انعقاد المجلس الوزاري بالقصر الملكي بتواركة في 14 أكتوبر 2014.

ودعا الرأي الاستشاري لمجلس اليازمي، الذي أعد بطلب من محمد بيد الله رئيس مجلس المستشارين، رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، إلى إدراج مشروع القانون، الذي أعدته بسيمة حقاوي، بأن يكرس الدعم المالي المباشر لأكثر من مليون ونصف شخص في وضعية إعاقة وعائلاتهم ومساعديهم في مصاريف تعويضية لتغطية حاجياتهم المعيشية.

ومن أجل تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من العيش بشكل مستقل في المجتمع، اقترح المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن يدرج في المادة 6 من مشروع القانون الإطار مقتضى يحدد غاية نظام الدعم الاجتماعي، الذي ينبغي أن يكون موجها نحو الإدماج الكامل للأشخاص في وضعية إعاقة مع استهداف العائلات المؤهلة للاستفادة من دعم الدولة.

وأوصى المجلس، بناء على استشارة واسعة مع 400 جمعية للمعاقين، الحكومة بإعادة صياغة أهداف صندوق دعم التماسك الاجتماعي المحدث بموجب قانون المالية لسنة 2012 من أجل التنصيص على هدف يتعلق صراحة بتمويل النفقات المرتبطة بإعمال الالتزامات الحكومية المرتبطة بالمعاقين.

ومن أجل ضمان الولوج المتكافئ للأشخاص في وضعية إعاقة إلى خدمات التأمين وتفادي أي ممارسة تمييزية إزاءهم، اقترح مجلس اليازمي إدراج تدبير يحظر صراحة أي شكل من أشكال التمييز يهدف إلى حرمان الأشخاص في وضعية إعاقة من الولوج إلى التأمين، خاصة التمييز بسبب الحالة الصحية أو السن أو نوع الإعاقة.

وأخذ المجلس على قانون حقاوي استخدام مصطلحي: «الأشخاص المعوزون» و«أرباب الأسر المعوزة»، معتبرا ذلك بمثابة مخاطر من شأنها إضعاف الوضع القانوني للأشخاص في وضعية إعاقة وعائلاتهم، مقترحا تعويض ذلك بمصطلحي «الأشخاص في وضعية فقر» و«الأسر في وضعية فقر». تماشيا مع مقتضيات الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة.

وحث المجلس على ضرورة أن يشمل مشروع القانون الإطار مقتضى يكرس التزام السلطات العمومية بوضع المعايير الوطنية المتعلقة بالمقاولات ومؤسسات التشغيل لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة handi-accueillantes.

ومنح الرأي الاستشاري الحكومة أجلا لا يتجاوز سنة واحدة، تحتسب ابتداء من تاريخ نشر القانون- الإطار لإجراء مراجعة شاملة للإطار القانوني الوطني من أجل نسخ كل القوانين المنافية للالتزامات الدستورية والاتفاقية التي سنها المغرب في مجال حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وكذا الأحكام المنافية لمقتضيات القانون- الإطار.

واقترح المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن يتضمن التقرير الاقتصادي والمالي، تقرير ميزانية النوع، وتقرير الموارد البشرية المرافقة لمشاريع قانون المالية، معطيات إحصائية ومؤشرات تتعلق بأثر الاختيارات الموازناتية على ولوج الأشخاص ذوي الإعاقة إلى حقوقهم المضمونة بمقتضى الدستور.

وحث الرأي الاستشاري الحكومة على الاستعجال بالمصادقة على اتفاقيتين ذات أثر قوي على تقوية القاعدة المعيارية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، ويتعلق الأمر بمعاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات، بالإضافة إلى الاتفاقية رقم 159 لمنظمة العمل الدولية بشأن التأهيل المهني والعمالة للأشخاص في وضعية إعاقة، والتي تحدد مبادئ السياسات الوطنية في مجال إعادة التأهيل المهني وتشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة، كما تنص على عدد من التدابير من أجل إحداث أو تقييم مصالح التوجيه والتكوين المهني والتشغيل أو بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة.

عبد الواحد سهيل ضيفا على رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المعرض الدولي للكتاب

عبد الواحد سهيل يتوسط الزميلين صباح بنداود وإدريس العيساوي أثناء الجلسة الحوارية برواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمعرض الدولي للكتاب تصوير: عقيل مكاو

حزب التقدم والاشتراكية أول قوة سياسية ترفع لواء 8 مارس في المغرب

لابد من فتح نقاش عمومي جدي حول الإجهاض بعيدا عن التشنجات والمزايدات

بيان اليوم

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

عبد الواحد سهيل ضيفا على رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المعرض الدولي للكتاب

حزب التقدم والاشتراكية أول قوة سياسية ترفع لواء 8 مارس في المغرب

لابد من فتح نقاش عمومي جدي حول الإجهاض بعيدا عن التشنجات والمزايدات

0,2174453

■ صلاح الدين بريباش

اعتبر عبد الواحد سهيل عضو الديوان السياسي لحزب التقدم والاشتراكية أن حزب التقدم والاشتراكية كان سباقا لتكوين أول منظمة نسائية، وأن قضية حقوق المرأة "عنصر من جيناته ومكوناته".

وقال سهيل الذي حل ضيفا، أول أمس الأربعاء، على رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بالمعرض الدولي للكتاب، للحديث عن قضايا المناصفة ودور الأحزاب في تعزيزها والالتزام بها، إن مسالة المساواة ما بين النساء والرجال وحقوق المرأة بالنسبة لحزب التقدم والاشتراكية، اعتبرت على حد تعبير إحدى الرفيقات، عنصرا من جينات ومكونات هذا الحزب، مشيرا إلى أنه عندما كان الحزب يحتفل بيوم 8 مارس في نهاية الخمسينات وبداية الستينات، كان مئات سكرية عدد من الناس بمن فيهم المقدميون.

وأضاف عضو المكتب السياسي لحزب التقدم والاشتراكية، في هذا اللقاء الذي يدخل ضمن فعاليات الدورة الـ 21 للمعرض الدولي للكتاب والنشر، أن "المدرسة السياسية والفكرية التي تكونا فيها وهي مدرسة تنظيم الطبقة العاملة والفلاحين والفقراء والمثقفين الثوريين، كانت واعية منذ زمن بأهمية المساواة بين النساء والرجال ومراعاة الدفاع عن حقوق الإنسان رغم أن الأمر لم يكن معبرا عنه في السياسة فقط، وكان معبرا عنه من خلال عمل الحزب".

وتابع سهيل أن حزب التقدم والاشتراكية كان أول حزب سياسي لجأ لتكوين منظمة أوكل لها أن تشتغل داخل المجتمع في تطوير المسالة النسائية في شقها الحقوقي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي. وهي الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب التي أنجبت عددا كبيرا من الأطر والقيادات النسوية التي تلعب دورا مرموقا داخل البلاد.

وذكر عضو المكتب السياسي لحزب التقدم والاشتراكية بـ "الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية" التي لعب فيها حزب التقدم والاشتراكية دورا أساسيا إلى جانب قوى ديمقراطية أخرى التحقت بالركب، معتبرا أن حق المرأة في التصويت والترشيح والتمثيلية في البرلمان على أهميته، ليس كافيا لوحده.

وأبرز سهيل الحيف الكبير الذي يطال المرأة، خاصة في الجانب المتعلق بالتصريح بالعاملات، كنوع من الإجرام الاجتماعي تجاه الطبقة العاملة ككل، وأن هذا يمس النساء أكثر من الرجال، إلى جانب العنف الممارس على المرأة داخل الأسر ووسط المجتمع والتحرش وما إلى ذلك.

واعتبر عضو الديوان السياسي لحزب التقدم والاشتراكية أن المجتمع بات أمام إشكالية اجتماعية تهم كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، تدخل في سياق مشروع مجتمعي لا يمكن أن تقوم بتطوير البلاد دون أن نعطيه الأهمية اللازمة.

وأكد سهيل أن التعبير عن مبدأ المساواة والمناصفة غير كاف في حد ذاته، لأن المهم هو كيفية إنتاج الظروف وكيفية الاشتغال على الميكانيزمات لنصل فعلا إلى المساواة في الحقوق وممارستها.

واعتبر المتحدث أن المسالة النسائية ليست موكولة للحركة النسوية وحدها، لكن يتوجب أن تكون قضية كل الديمقراطيين والأشخاص الذين لهم هاجس المساواة ويرغبون فعلا في تقدم هذه البلاد، إذ لا يمكن أن نتقدم ونصف أو ثلث المجتمع عليه حيف مثل الذي نجده اليوم في كثير من جوانب حياة مجتمعنا.

وردا على سؤال حول الخطة الوطنية لإدماج المرأة التي كلفت حزب التقدم والاشتراكية التضحية بوزيره سعيد السعدي، قال سهيل إن "المناضل عندما يتواجد في موقع المسؤولية، فهو في مهمة ويمكن أن ينتهي دوره ليحل مكانه مناضل آخر. المهم أن يستمر مشروعنا".

وأضاف سهيل "خطونا خطوة كبيرة منذ الخطة الوطنية لإدماج المرأة. نزلت مظاهرتان للمشارع مدونة الأسرة الحالية بالقياس مع الماضية كان يقال إنها كلام منزل. تقدمنا في المجال السياسي. تقدمنا في إدماج إطار التمييز الإيجابي لكي تتواجد النساء بالبرلمان والجماعات المحلية. هناك الآن قوانين ستعرض على البرلمان والمتعلقة بالجهات، وبها تقدم في هذا المجال في هاته الحكومة التي تضم العدالة والتنمية والتقدم والاشتراكية والتجمع الوطني للاحرار والحركة الشعبية".

وتابع سهيل "ما يربطنا مع هذه الحكومة هو البرنامج، وما يربطنا قبل كل شيء هو الدستور الوثيقة الأسمى في البلاد والمتقدم جدا"، مشيرا إلى نقاشات جدية داخل الحكومة كتلك المتعلقة بسن الزواج بحيث تم الكشف عن معطيات بخصوص التراخيص التي يمنحها بعض القضاة للقاصرات، مقدما نموذجا عن "ظاهرة كانت متفشية في قلعة السراغنة أو ما يسمى بـ (زواج الكونطرادة) الذي هو عبارة عن زواج صوري على أساس الاعتراف بدين غير موجود مقابل تزويج بناتهم".

وبخصوص موقف حزبه من الإجهاض، قال سهيل إن هناك من ينظر للإجهاض كمسالة أخلاقية، حيث أن العيش في المجتمعات يخلق قواعد تعتبر قواعد فوق البشر أو أعراف وأي مجتمع إلا ويقيد بقواعد، لكنها ليست أزلية.

وأضاف أن "الإجهاض به كثير من الإشكاليات. أولا: الحرية، ثانيا: يجب أن يقنن للحفاظ على صحة وسلامة النساء اللائي لديهن مبررات الإجهاض، لان هناك مبررات صارخة كالمرض والحمل الناتج عن الاغتصاب وامور من هذا القبيل. بعض البلدان كتونس فتحت المجال في هذا الباب. 65% من دول العالم حرروا الإجهاض".

ودعا إلى "ضبط كل حالة على حدة، وأن يكون الإجهاض ممكنا في إطار القانون .. إذا أردنا التقدم يجب أن نعطي لأنفسنا الوسائل لحل هذا المشكل. فإذا لم يقتنع شخص ما بالإجهاض الذي هو قرار شخصي، فهو حر في ذلك، لكن إذا أراد القيام به، فيجب أن يكون مسموحا له بذلك وفق شروط مقننة. يجب أن نناقش هذا الأمر ونتخذ القرار. نحن لسنا أكثر إنسانية من دول أخرى أو مسلمون أكثر من إيران أو تونس، لا بد من فتح نقاش عمومي مجتمعي حول الإجهاض بعيد عن التشنجات والمزايدات، كما حدث مع قضية تعدد الزوجات الذي قمنا بتقنينه، وأن لا يظل هذا الموضوع طابو. ويبدأ النقاش وسط المجتمع، في وقت نشتغل عليه بنوع من الحشمة.. يجب السماح بالإجهاض تحت المراقبة الطبية وحسب الحالات التي يحددها القانون".

وبخصوص القطاع النسائي لحزب التقدم والاشتراكية، قال سهيل "عندما أسسنا الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، منحناها الاستقلالية. وظلت الرفيقات والأخوات يشتغلن فيها وقمن بأعمال جبارة وجد متطورة أفادت المجتمع والبلاد.. ومنذ ذلك الوقت لم تكن هناك آلية حزبية تهتم بالأمر. أولا: يجب استقطاب أكبر عدد من المناضلات للحزب ويجب تاطيرهن .. الآن المؤتمر التاسع قرر خلق مؤسسة تحت اسم منتدى المساواة نعمل على التحضير لها وستعقد مؤتمرها بعد أسبوعين أو ثلاثة أسابيع في بداية مارس، وذلك لكي نعود بزخم منظمة جماهيرية".

وردا على سؤال حول وضعية الخادمات القاصرات، قال سهيل "قانون عمال المنازل هو تفصيل لمدونة الشغل. الفصل الرابع يقول إنه بالنسبة لنوع من العمال ستصدر قوانين تهمهم. هذا الفصل كان مثار نقاش في الحوار الاجتماعي في أبريل 2011، وكان مسطرا أن يتم تنفيذه. واعتبرت دائما أنه يجب إخراج بأكبر سرعة ممكنة هذا القانون لأنه لا يهم فتيات 16 عاما فقط، بل يهم مئات الآلاف من الرجال والنساء المشتغلين في المنازل".

■ تصوير: عقيل مكاو

المغربية الصحراء

9010/6

التأكيد على احترام أجل إحداثها وتوسيع مجال عملها

حقوقيون بالرباط يناقشون موضوع إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب

الرباط (و م ع) ناقش فاعلون حقوقيون، يوم الجمعة، بالرباط، موضوع «الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب» التي تعد المملكة مطالبة بإحداثها بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة الذي أودعت وثائق التصديق عليه في شهر نونبر المنصرم.

وأكد محمد النشناش، رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، التي نظمت هذا اللقاء، أهمية إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، باعتبارها تصب في صالح المملكة وتعزيز رصيدها في المجال الحقوقي، مشددا على ضرورة التعجيل بإحداثها وضمان استقلاليتها وتنوع تركيبتها.

من جهته، أبرز النقيب عبد الرحيم الجامعي، خلال هذا اللقاء، الذي حضره جامعيون وممثلو عدد من الجمعيات الحقوقية، بعض التحديات التي قد تطرح أمام إرساء أمثل للآلية الوطنية للوقاية من التعذيب بالمملكة، مشيرا، على الخصوص، إلى «إشكالية ضمان استقلاليتها، وكذا كون التوصيات التي تصدر عنها تظل غير ملزمة بالنسبة للسلطات والحكومة».

وشدد، في هذا الصدد، على ضرورة التوفر على إمكانية متابعة وتفعيل توصيات هذه الآلية بما يمكن من تحقيق الأهداف التي أحدثت لأجلها، مضيفا أن عمل أعضاء هذه الآلية يجب أن يخضع بدوره للمراقبة من طرف الرأي العام والمجتمع المدني.

بدوره، أكد المحامي والأستاذ الجامعي عبد العزيز النويضي على ضرورة احترام أجل إحداث الآلية، والمحدد في سنة واحدة بعد التصديق على البروتوكول الاختياري، وإحداثها بقانون يكون متشاورا بشأنه مع المجتمع المدني الحقوقي بما يمكن من ضمان احترام معايير البروتوكول.

كما شدد النويضي على ضرورة توسيع مجال عمل الآلية المرتقبة ليتجاوز مراكز الاحتجاز ويتعداه إلى مختلف أماكن الحرمان من الحرية بما فيها مستشفيات الأمراض النفسية، وكذا إلزام المسؤولين بمراكز الاعتقال بالتعاون مع أعضاء الآلية خلال

زيارتهم لها. من جانبه، استعرض حميد بنحدو، عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مضامين دراسة مقارنة أنجزها المجلس في يوليوز 2013 حول الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، شملت تجارب 55 بلدا، مشيرا إلى أن هذه الدراسة أبرزت أن ثلثي هذه الدول اختارت إسناد هذه الآلية لمؤسسة وطنية قائمة سلفا.

وأكد بنحدو، في هذا الصدد، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان مؤهل لتولي مهام هذه الآلية بالمملكة، بالنظر إلى كونه يستجيب لمختلف المعايير المطلوب توفرها في هذا النوع من الآليات، وكذا تملكه لمجموعة من المؤهلات المرتبطة أساسا بوضعيته القانونية، والمهام المسنودة إليه، وكذا التجربة الغنية التي راكمها.

وأوضح أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يعد مؤسسة دستورية، ينسجم مع مبادئ باريس للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ويتميز بتشكيلته متعددة التخصصات، ومقاربة القرب التي يعمل من خلالها عن طريق لجانه الجهوية، إضافة إلى التجربة التي راكمها في مجال زيارة أماكن الاعتقال والحرمان من الحرية.

وجرى خلال هذا اللقاء تقديم عرض من طرف إستر شوفيلبيرغر، المكلفة ببرنامج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالجمعية السويسرية للوقاية من التعذيب، تطرقت فيه لنشأة فكرة إحداث الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب، وعدد من التجارب الدولية في هذا المجال.

كما استعرضت شوفيلبيرغر التحديات التي عادة ما تطرح أمام هذا النوع من الآليات، والمتمثلة، على الخصوص، في صعوبة مهام وظروف عمل أعضائها بما فيها التنقل المستمر وزيارة مراكز الاعتقال في أوقات مختلفة ليلا ونهارا. وتهم هذه التحديات، أيضا، تمكين الآلية من الموارد المادية الكافية وتطعيم تشكيلتها بكفاءات من قبيل الأطباء النفسيين وهو ما لا يتيسر تحققه في الكثير من الحالات.

يذكر أن المغرب أودع في شهر نونبر الماضي وثائق التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، حيث أصبح الدولة الـ 76 في العالم التي تنضم إلى هذا البروتوكول. وينص هذا البروتوكول على أنه يتعين على كل دولة طرف أن تستبقي أو تعين أو تنشئ، في غضون فترة أقصاها سنة واحدة بعد التصديق عليه أو الانضمام إليه، آلية وقائية وطنية مستقلة واحدة أو أكثر لمنع التعذيب على المستوى المحلي. وتتمثل مهام هذه الآلية، حسب المصدر ذاته، في القيام، على نحو منتظم، بدراسة معاملة الأشخاص المحرومين من حريتهم في أماكن الاحتجاز بغية القيام، إذا لزم الأمر، وتقديم توصيات إلى السلطات المعنية بغرض تحسين معاملتهم وأوضاعهم، ومنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وكذا تقديم اقتراحات وملاحظات تتعلق بالتشريعات القائمة أو بمشاريع القوانين.

الـ CNDHيوصي بالأشخاص في وضعية إعاقة

هسبريس– محمد بلقاسم

أفرج **المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عن** رأيه الخاص بمشروع القانون الإطار المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، موصيا الحكومة بالعديد من الإجراءات في مجال الإعاقة.

الرأي الذي جاء بناء على طلب من رئيس مجلس المستشارين، دفع المجلس إلى تنظيم 8 ورشات جهوية، للتشاور شاركت فيها أزيد من 400 شبكة جمعوية عاملة في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذا ممثلين عن مؤسسة وسيط المملكة، كما نظم المجلس لقاءات التشاور مع المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية وكذا الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

واقترح المجلس فيما يخص التشغيل تقوية قاعدة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال التشغيل والتكوين المهني، داعيا إلى تسهيل انخراطهم في سوق الشغل، وحظر أي تمييز على أساس الإعاقة فيما يختص بجميع المسائل المتعلقة بكافة أشكال العمل ولاسيما منها شروط التوظيف والتعيين والعمل، واستمرار العمل والتقدم الوظيفي، وظروفه الآمنة والصحية.

كما أوصى المجلس، في هذا السياق بإدراج مقتضى يكرس التزام السلطات العمومية، بدعم الأشخاص في وضعية إعاقة في مجالات التشغيل الذاتي، والبحث عن شغل، بالإضافة للحفاظ على الشغل والعودة إلى إليه.

وفيما يتعلق بالحماية الاجتماعية، والتغطية الصحية، أوصى المجلس الحكومة بإدراج مقتضى يكرس حق الأشخاص في وضعية إعاقة وعائلاتهم ومساعديهم في مصاريف تعويضية لتغطية حاجياتهم، مطالبا بحظر أي شكل من أشكال التمييز يهدف إلى حرمانهم من الولوج إلى التأمين خاصة التمييز بسبب الحالة الصحية أو السن أو نوع الإعاقة.

وأكد رأي المجلس على ضرورة توفير خدمات صحية مجانية أو معقولة التكلفة، للأشخاص المعاقين بالإضافة إلى حظر العلاج الإلزامي أو القسري للأشخاص ذوي الإعاقة وتأمين وجود ضمانات إجرائية كافية لحماية الحق في الموافقة المستنيرة والمسبقة، مشددا على أهمية "إعمال الحق في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالصحة، من خلال الإعلام والتكوين ومواكبة ودعم العائلات ومساعدي الأشخاص في وضعية إعاقة، على أن يشمل ذلك الأطفال وكبار السن".

ومن أجل تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من العيش بشكل مستقل في المجتمع، اقترح المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن يتضمن القانون الإطار مقتضى يحدد غاية نظام الدعم الاجتماعي الذي ينبغي أن يكون موجها نحو الإدماج الكامل للأشخاص في وضعية إعاقة، مع استهداف العائلات المؤهلة للاستفادة من دعم الدولة.

ولتوفير أساس قانوني لبعض التزامات السلطات العمومية في مجال ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى حقهم في التعليم، دعا المجلس إلى حظر أي استبعاد للأطفال من النظام التعليمي العام على أساس الإعاقة، مقترحا إلزام السلطات بتيسير تعلم طريقة برايل وأنواع الكتابة البديلة، وتوفير وسائل الاتصال المعززة والبديلة، وكذا تيسير تعلم لغة الإشارة وتشجيع الهوية اللغوية لفئة الصُم.

كما أوصى المجلس الوطني لحقوق الإنسان بـ"ضمان الولوج إلى كل الأشياء والبنيات التحتية والممتلكات، والمنتجات والخدمات الجديدة التي تم صنعها أو بناؤها أو إنتاجها"، مشددا على ضرورة تكريس التزام رفع الحواجز وتأمين الولوج إلى الوسط الفيزيائي والنقل وخدمات الإعلام والاتصال والخدمات المفتوحة للعموم.

http://www.hespress.com/permalink/255662.html

politique

ORGANISATION

4788/48-49

Comment fonctionne le gouvernement

- La notion de l'expédition des affaires courantes enfin explicitée.
- Entre sa nomination et la fin de son mandat, un ministre connaît exactement l'évolution de son parcours.
- Les incompatibilités revues, les ministres peuvent présider les communes.

Entre le 3 janvier 2012, date de sa nomination par le Souverain, et le 26 janvier, jour de son investiture par le Parlement, le gouvernement a suscité l'un des premiers débats constitutionnels de l'actuelle législature. Quelle teneur constitutionnelle donner à leurs actes, entre ces deux dates ? Deux années plus tard, la question n'était pas tranchée et un débat similaire fait rage. C'était au moment de la démission des ministres istiqlaliens du premier gouvernement Benkirane. Les cinq ministres démissionnaires sont restés à leur poste plusieurs mois, mais seulement en étant chargés d'expédier les affaires courantes et n'ont pas moins soulevé une deuxième question importante : Quelle est la portée des actions des ministres, et plus globalement du gouvernement chargé d'expédier les affaires courantes ? La loi organique 65-13, relative à l'organisation et la conduite des travaux du gouvernement et le statut juridique de ses membres adopté le 9 février, vient tout juste de répondre, entre autres, à ces deux problématiques. Dans le premier cas, l'action du gouvernement se limite à élaborer son programme qu'il compte soumettre au vote du Parlement, prendre des décisions relatives à la délégation de signature nécessaire pour la continuité de la marche du service public et globalement, expédier les affaires courantes. Et par cette expression, le législateur désigne l'édition de décrets, décisions et arrêtés administratifs nécessaires pour la marche des services et des institutions de l'État. La loi précise bien que *«ne rentre pas dans le cadre de l'expédition des affaires courantes les mesures ou les décisions qui engagent le gouvernement de manière permanente et continue, surtout l'adoption des lois et décrets organiques et la nomination aux hautes fonctions»*.

Du coup, l'absence de Mohand Laenser aux questions orales de la dernière séance de la session parlementaire écoulée, le 10 février, prend tout son sens. En attente d'un remaniement ministériel dont seul le chef du gouvernement connaît l'étendue (doit-il porter sur le seul poste du ministre de la jeunesse et des sports démis ou s'étendra-t-il à quelques ministres PJD qui font trop parler d'eux et pas en de bons termes ?), le ministre de l'aménagement du territoire désigné pour assurer l'intérim au ministère de la jeunesse et des sports voit ses «nouvelles» prérogatives limitées à la seule expédition des affaires courantes. De ce fait, il ne peut pas répondre aux questions des élus dans le cadre du contrôle du gouvernement par le Parlement et, de surcroît, il ne peut pas non plus présenter des projets de loi concernant ce département.

LES PRÉROGATIVES DES MINISTRES SONT CLAIREMENT DÉFINIES DANS LES DÉCRETS PORTANT LEURS ATTRIBUTIONS, ILS PEUVENT DÉLÉGUER UNE PARTIE DE LEURS ATTRIBUTIONS OU LEUR SIGNATURE OU MÊME LE POUVOIR DE VISA AUX MINISTRES DÉLÉGUÉS OU AU SECRÉTAIRES GÉNÉRAUX DE LEUR DÉPARTEMENT. EN CAS D'ABSENCE OU D'INDISPOSITION D'UN MINISTRE, C'EST LE CHEF DU GOUVERNEMENT QUI DÉSIGNE UN AUTRE MEMBRE DE SON ÉQUIPE POUR GÉRER, TEMPORAIREMENT, LE DÉPARTEMENT CONCERNÉ

Les ministres récupèrent leurs communes

Bref, c'est une question parmi d'autres que la nouvelle loi vient clarifier. Ce qui ne veut pas dire que toutes les zones d'ombre concernant l'organisation et la conduite des affaires du gouvernement sont levées. Les clauses de ce texte apportent certes une partie des réponses, mais il faut encore que cette loi soit complétée par des décrets d'application et autres textes réglementaires. En attendant, on sait déjà quand le gouvernement peut effectivement prendre ses pleines fonctions, ce qui est attendu d'un ministre, à commencer par le chef du gouvernement, et son statut juridique, comment se déroulent les conseils du gouvernement et quelle est leur portée légale. Bien sûr, le nouveau texte, ne fait, dans sa globalité, que formaliser des pratiques qui existent déjà. La nouvelle loi précise ainsi que les prérogatives des ministres sont clairement définies dans les décrets portant leurs attributions, qu'ils peuvent déléguer une partie de leurs attributions ou leur signature ou même le pouvoir de visa aux ministres délégués ou au secrétaires généraux de leur département. En cas d'absence ou d'indisposition d'un ministre, c'est le chef du gouvernement qui désigne un autre membre de son équipe pour gérer, temporairement, le département concerné. Le chef du gouvernement, lui-même, propose au Roi de charger un membre du gouvernement, en son absence, pour assumer certaines fonctions, à sa place, et pendant une durée fixée.

Dans les faits, un ministre doit d'abord jouir de tous ses droits civiques et politiques et répondre à certaines exigences relatives à l'incompatibilité et au cumul des fonctions. Le mandat de ministre est, ainsi, incompatible avec celui de député ou de conseiller parlementaire, celui de la présidence d'une Chambre professionnelle, d'une région ou de plusieurs collectivités territoriales. Les ministres ont récupéré, à la dernière minute, leur droit de présider une commune (ou même une grande ville, avec toutes les complications que cela suppose). En effet, l'opposition avait introduit un amendement, en ce sens,

20/02/2015 Conseil national des droits de l'Homme 7 www.cndh.org.ma

au texte initial, qui a été accepté et voté par la majorité au sein de la commission. Mais, au moment du vote en plénière, le gouvernement est revenu à la charge par la voie du ministre chargé des relations avec le Parlement qui a proposé, à son tour, un contre-amendement que la majorité a été contrainte de voter dans le cadre de solidarité gouvernementale. Au final, les ministres, trois membres de l'actuel gouvernement sont concernés, ont fini par sauver leurs fauteuils de présidents de communes.

Pour chaque projet de loi, une étude d'impact

Autre incompatibilité, elle concerne toute mission publique non élective dans les collectivités territoriales notamment et les entreprises et établissements dans lesquels l'État détient plus de 30% du capital. Les membres du gouvernement, une fois nommés, doivent également renoncer à leur activité professionnelle dans le secteur privé par crainte de se retrouver en situation de conflit d'intérêts. En somme, une fois le ministre nommé et le gouvernement entier investi par le Parlement, celui-ci prend en charge sa mission telle que fixée par le décret portant les attributions de son département. Il s'occupe de la gestion administrative et réglementaire de son département et décline à son niveau, à l'échelle sectorielle, la politique gouvernementale contenue dans son programme pour lequel il a reçu l'aval des députés. En même temps, le ministre participe à l'action législative et doit rendre compte devant le Parlement de l'action de son département soit à l'occasion des questions orales et écrites ou lorsqu'une commission parlementaire, dans le cadre des dispositions légales, décide de le questionner sur un des aspects de son action. En plus, le ministre est investi d'une mission législative. C'est que la Constitution précise que l'initiative des lois appartient concurremment au gouvernement et au Parlement. En ce qui les concerne, les membres du gouvernement préparent les projets de loi, tout en veillant (et c'est une nouveauté) à faire accompagner, dans certains cas, les projets de lois des études de leur impact.

Conseil de gouvernement, une nouvelle notion dans la Constitution de 2011

Le conseil de gouvernement est une notion nouvelle dans la Constitution de 2011. Il est vrai que dans la pratique constitutionnelle ancienne, le gouvernement tenait régulièrement des conseils, mais ils n'avaient aucune assise constitutionnelle. Ils ne constituaient que des réunions des membres du gouvernement pour préparer et discuter les projets de lois et de décrets règlementaires à soumettre au conseil des ministres, unique instance où ils pouvaient être délibérés. Le conseil de gouvernement est investi de deux attributions distinctes. L'une, nouvelle, où il décide et édicte et l'autre, ancienne, depuis la Constitution de 1962 jusqu'à celle de 1996, où il est une instance de préparation des questions à débattre en conseil des ministres (présidé par le Roi). Dans la pratique, le conseil de gouvernement se tient au moins une fois par semaine (un jeudi, en général), sauf s'il y a empêchement. Il ne peut se réunir qu'en présence de la majorité des membres du gouvernement. Au cas où un ministre est contraint de s'absenter, il doit en informer au préalable le chef du gouvernement. Le conseil de gouvernement délibère selon un ordre du jour établi par le Secrétaire général du gouvernement et approuvé par le chef du gouvernement et distribué aux ministres. Le conseil peut cependant examiner toute autre question, même si elle ne figure pas à l'ordre du jour si le chef du gouvernement en décide ainsi, soit de sa propre initiative, soit à la demande d'un membre du gouvernement. A la fin de chaque réunion, le Secrétaire général du gouvernement dresse un compte rendu. Le gouvernement est tenu de rendre compte des délibérations dans un point de presse tenu à la fin de chaque réunion. Les membres du gouvernement sont toutefois tenus de l'obligation de réserve quant aux délibérations du conseil. La loi précise également qu'un rapport est soumis au Souverain à l'issue de chaque réunion. Dans tous les cas de figure, le chef du gouvernement informe le Roi des conclusions des délibérations du conseil de gouvernement et, estime ce juriste, «il faut y voir là une prérogative des plus naturelles du Roi, représentant suprême de l'État, qui doit être informé de tout ce qui concerne le fonctionnement des institutions, non point par la presse comme le commun des citoyens, mais officiellement, même s'agissant des compétences propres au gouvernement» ■

LES MINISTRES SONT TENUS D'ASSISTER À LA PRÉSENTATION ET AUX DÉBATS DES PROPOSITIONS DE LOI AFIN D'Y APPORTER LE POINT DE VUE DU GOUVERNEMENT. CE POINT SOULÈVE LA QUESTION DE «L'ABSENTÉISME» DES MINISTRES, NOTAMMENT LORS DES QUESTIONS ORALES, QUE LA NOUVELLE LOI N'A PAS ÉVOQUÉ DANS SON ASPECT LIÉ AU PARLEMENT

La loi ne dit pas comment ces études doivent être préparées et ne précise pas non plus les procédures et les délais relatifs à la préparation de ces projets. Pour cela il faut attendre un texte réglementaire qui déclinera, notamment, un guide de procédure et de règlements relatifs à la procédure de législation. Pour en finir avec le volet législatif, le gouvernement, dans sa globalité, consacre au moins une réunion par mois à l'étude des propositions de loi des membres du Parlement, opposition et majorité. C'est que les ministres sont également tenus d'assister à la présentation et aux débats des propositions de loi afin d'y apporter le point de vue du gouvernement. Ce point soulève toutefois la question de «l'absentéisme» des ministres, notamment lors des questions orales, que la nouvelle loi n'a pas évoqué dans son aspect lié au Parlement. Un phénomène que le PJD avait décrié alors qu'il était encore dans l'opposition. Naturellement, il y a des cas où le ministre ne peut être partout en même temps.

Où est la bonne gouvernance ?

Bref, le seul cas où l'absence des ministres a été évoquée concerne le conseil de gouvernement dont la réunion requiert la présence de la majorité des membres. Par contre, la loi a tranché pour ce qui est d'une autre polémique à propos du statut du secrétaire général du gouvernement. Par ailleurs, pour mieux mener sa mission, tout membre du gouvernement s'appuie sur un staff administratif et des experts qui forment son cabinet. La loi spécifie que les membres du cabinet doivent être choisis en fonction de leurs compétences, expertise et intégrité. Elle ne précise toutefois pas leur nombre, et leurs appointements tout comme elle ne précise pas les indemnités du propre ministre. Tout cela sera fixé par un texte réglementaire ultérieur. Elle dispose néanmoins que les membres du cabinet effectuent des études et règlent tout genre de questions d'ordre politique ou privé au profit du ministre. En somme, le texte dont l'examen et l'adoption ont duré un peu plus d'une année (il a été déposé auprès de la commission de la justice à la première Chambre fin novembre 2013) ne fait que reprendre, dans une bonne partie de ses dispositions, celles contenues dans la Constitution (notamment les articles 87, 89, 90, 92, 93, 94, 48, 78, 82, 102, 158 et 47). Il n'en reste pas moins qu'il a suscité un grand débat auquel ont contribué, entre autres, le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) et l'Instance centrale pour la prévention de la corruption (ICPC) qui ont élaboré un mémorandum portant un regard critique sur la loi alors sous forme de projet. Entre autres aspects non évoqués par ce texte, l'inexistence de dispositions qui traduisent les obligations du gouvernement en matière de démocratie participative, sauf quand il s'agit de consultations dans le cadre de l'élaboration des études d'impact. Les deux instances soulignent également le *«défaut d'encadrement dans les rapports entre le gouvernement et les instances de bonne gouvernance»* et mettent l'accent sur la nécessité des consultations publiques au sujet des projets de textes législatifs et réglementaires. De même sur le plan de la responsabilité, il est notamment reproché au texte de *«ne pas assujettir les membres du gouvernement au contrôle de la Cour des comptes. Alors que même le code sur les tribunaux financiers ne prévoit pas cette possibilité»*. La nouvelle loi reste également muette en ce qui concerne la responsabilité pénale des membres du gouvernement. Pour cela il faut attendre une autre loi. La question a, néanmoins, déjà fait l'objet d'une proposition de loi introduite par le groupe parlementaire du PAM dont l'issue n'est pas encore fixée. Les deux instances ont, de même, attiré l'attention sur *«l'absence d'encadrement législatif et réglementaire des relations au sein des composantes du gouvernement»*. Aussi ont-elle recommandé, entre autres, d'établir *«des règles exigeant des membres du gouvernement de présenter des rapports périodiques détaillés sur les activités et les politiques, les plannings d'exécution des réalisations de leurs ministères, par rapport aux objectifs qui leur sont assignés»*. L'objectif étant bien sûr de garantir une *«action gouvernementale en harmonie avec les règles de bonne gouvernance»*. Ces suggestions, et d'autres, n'ont pas été prises en compte dans le texte adopté par le Parlement. Maintenant, il faut attendre les lois complémentaires de cette loi organique, les décrets et les règlements d'application pour que l'organisation du gouvernement et ses modalités de fonctionnement soient un peu plus précises. Une attente qui risque de durer. C'est que les élections approchent et le gouvernement semble avoir d'autres chats à fouetter ■

TAHAR ABOU EL FARAH

La liberté de la presse malmenée par le gouvernement Benkirane

Mourad Tabet

Peu de temps après que le gouvernement Benkirane a expulsé manu militari deux journalistes français, le ministre de la Communication et porte-parole du gouvernement a pris le soin de pérorer sur de soi-disant « efforts pour la promotion de la liberté de presse » et de vanter ses efforts en la matière dans un rapport qu'il a présenté mercredi devant un parterre de journalistes trié sur le volet.

Une décision que les observateurs ont critiquée à juste raison. « Cela est aberrant. Ce département ministériel n'est pas tenu de dresser le bilan de la liberté de presse. Cette tâche incombe au SNPM, au CNDH ou aux associations des droits de l'Homme qui sont normalement habilités à faire de pareils bilans, d'avancer des propositions, de faire les constatations nécessaires et de dénoncer les éventuels abus et violations ».

En tout état de cause, le ministère de la Communication ne peut logiquement être juge et partie. Ceci d'autant plus que les responsabilités qu'il assume et son positionnement politique l'empêchent d'avoir l'objectivité nécessaire pour mener un tel travail. Son rapport en porte une trace indélébile. A titre d'exemple, il n'a traité que de la partie pleine du verre. Il a, dans ce sens, fait état de la préparation d'un « projet de loi complet comprenant des dispositions visant essentiellement à garantir la liberté dans la pratique journalistique, à renforcer le rôle de la justice en matière de protection de la liberté de presse, à appuyer la liberté de la presse électronique et à instituer le Conseil national de la presse en tant que mécanisme d'autorégulation démocratique de la profession ». Certes, il y a eu tout au long de l'année 2014 un débat fécond avec les opérateurs du secteur, les parlementaires et d'autres personnalités. Mais ce projet n'a pas encore vu le jour, et personne ne connaît avec précision les raisons du blocage actuel ni celles de la valse-hésitation gouvernementale.

L'autre exemple qui atteste du caractère orienté de son rapport a trait aux procès intentés à des journalistes. Durant l'année 2014, 30 affaires de délits de presse ont été tranchées par la justice dont 12 ont été classées, alors que cette dernière a rejeté une plainte et déclaré une autre irrecevable pour incompétence, selon ce rapport, qui précise qu'aucun jugement privatif de liberté n'a été prononcé à l'encontre des journalistes durant l'année dernière. Ce qui équivaut à passer, sciemment, sous silence un fait majeur survenu en 2014, à savoir la poursuite du directeur du site web d'information « Lakome », Ali Anouzla, non sur la base du Code de la presse ou du Code pénal, comme cela se faisait durant les années de plomb mais en se référant à la loi antiterroriste que le PJD auquel appartient Mustapha El Khalfi, a tant maudite et vilipendée lorsqu'il était dans l'opposition. Certes, le journaliste en question a été libéré par la suite sans avoir été formellement poursuivi, mais le fait d'avoir eu recours à la loi antiterroriste, constitue en soi une dérive liberticide et une très grave violation de la liberté de presse.

http://www.maghress.com/fr/liberation/59269